صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 13/65
للنشر الفوري
٦ مارس ٢٠١٣

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي
في ختام زيارتها إلى الأردن

أدلت اليوم السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام الصندوق، بالبيان التالي في عمان لدى ختام زيارتها إلى الأردن:

"يسرني أن جئت إلى الأردن في زيارتي الثانية كنائب لمدير عام الصندوق. ويدعم صندوق النقد الدولي البرنامج الاقتصادي الوطني للأردن في ظل اتفاق للاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangement – "SBA") مدته ٣٦ شهرا وقيمته ١,٣٦٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢ مليار دولار، ٨٠٠% من حصة العضوية)، وافق عليه المجلس التنفيذي في ٣ أغسطس ٢٠١٢ (البيان الصحفي رقم 12/288).

"وقد عقدت خلال هذه الزيارة اجتماعات مثمرة للغاية مع معالي رئيس الوزراء عبد الله النسور، ومعالي رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري، ومعالي وزير المالية سليمان حافظ، ومعالي وزير الطاقة والثروة المعدنية علاء البطاينة، وأعضاء آخرين في مجلس الوزراء، ومع معالي محافظ البنك المركزي زياد فريز. وناقشنا خلال هذه الاجتماعات الأداء الاقتصادي للأردن في الفترة الأخيرة، والتحديات التي تواجهه على المدى القصير والمدى المتوسط، والسياسات اللازمة للتصدي لهذه التحديات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وعقدت كذلك مناقشات ملهمة مع سيدات أردنيات يمثلن قطاعات المجتمع المختلفة، ومنهن سيدات يعملن لخدمة اللاجئين القادمين من سوريا.

"وقد تمكنت الأردن بفضل السياسات الاقتصادية الكلية السليمة من اجتياز عام ٢٠١٢ الذي كان مليئا بالتحديات. فقد أدى الصراع الدائر في سوريا وما صاحبه من تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، وتراجع تدفقات الغاز الداخلة من مصر إلى فرض ضغوط على وضع القطاع الخارجي ووضع المالية العامة في الأردن. ولكن اتخذت السلطات الاردنية خطوات حاسمة لمعالجة هذه التحديات مع حماية فئات السكان الضعيفة. ولا تزال هناك مخاطر تكتنف الآفاق الاقتصادية، غير أن ثمة بوادر مشجعة بفضل تحسن وضع المالية العامة ووضع القطاع الخارجي.

" وبرغم صعوبة البيئة الخارجية، ظل أداء الاقتصاد الأردني إيجابيا. وتشير التقديرات إلى ارتفاع معدل النمو في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٨% بينما تراجع التضخم في الفترة الأخيرة إلى ٦,٧%. وبرغم أن زيادة واردات الطاقة أدت إلى اتساع العجز في الحساب الجاري الخارجي، فقد وازنه حساب رأسمالي أقوى. وكان أداء الحكومة المركزية يسير على المسار الصحيح كما كان أداء شركة الكهرباء الوطنية متسقا مع التوقعات. ونجح البنك المركزي الأردني في إدارة الضغوط المؤقتة على الاحتياطيات في خريف ٢٠١٢. واليوم وصلت الاحتياطيات الدولية إلى مستوى مواتٍ بفضل تلقي منح كبيرة من دول مجلس التعاون الخليجي، والإصدار الناجح لسندات الخزينة المحلية المقومة بالدولار، وازدياد تفضيل الودائع المقومة بالدينار.

"وناقشنا السياسات متوسطة الأجل الرامية إلى تعزيز آفاق النمو مع تقوية وضع القطاع الخارجي ووضع المالية العامة – وهما من الأهداف الرئيسية المحددة في برنامج السلطات. ونتوقع تحسن الأداء الاقتصادي في ٢٠١٣. واتفقنا على ضرورة تركيز الجهود في الأجل القصير على مواصلة تعزيز وضع المالية العامة في الأردن على نحو مقبول اجتماعيا، وعلى استعادة المتانة المالية لشركة الكهرباء، وإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية على مستوى السياسة الاقتصادية. وينبغي تكميل هذه الجهود بمواصلة تنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الشفافية وزيادة النشاط التجاري، مع النهوض بمستوى المهارات في سوق العمل من خلال إصلاح التعليم والتدريب. واتخاذ هذه الإجراءات سيساعد على تعزيز الثقة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والاجتماعي.

"وأود أن أعرب عن تقديري للسلطات الأردنية على كرم ضيافتها."